نفقات الانتاج الاعلامي:

مصطلح النفقات يشير إلى ما يخرجه الشخص من ماله،و هو مشتق من الفعل انفق بمعنى افتقر ،و بذلك فان نفقات اصدار صحيفة ما تعني بتلك الاموال التي يدفعها الناشر لغيره مقابل الحصول على العناصر المادية التي تدخل في تحقيقه لمشروعه المذكور مثل الموارد الأولية و العمل و الأجهزة .

الباحثة الفرنسية نادين توسان نظرت إلى هذا الجانب من زاوية اقتصادية بحتة،و وضعت أربع فئات أساسية للنفقات الخاصة بصناعة الصحافة كما يلي:

1- نفقات المنتج الفكري :(التحرير+التوثيق+الادارة + المصاريف العامة).

2- نفقات المنتج المادي:(الاستثمارات+المادة الأولية +اليد العاملة).

3- نفقات التوزيع:(أنواع طرق التوزيع+النفقات).

4- النفقات المتوسطة للنسخة الواحدة و تغيراتها(في حالات ارتفاع حجم السحب و زيادة التصحيفو تغير تكاليف التوزيع.

كما يمكن تقسيم النفقات إلى مايلي :

أ- نفقات الأجور و الخدمات و الرسوم:

1- نفقات الأجور :تشير هذه النفقات إلى ما تقدمه المؤسسة الصحفية من مال إلى جميع عمالها ،بغض النظر عن طبيعة الجهد المقدم ن قبلهم(فكري،عضلي...الخ) أو نوع النصب الذي ارتبط به هذا الجهد على مستوى تحريرها و طباعتها.

و يمكن تصنيف فئات العمال الذين يدخلون ضمن هذا الصنف من النفقات إلى ما يلي:

- نفقات الصحفيين : نقصد بالصحفيين في هذه الفئة كل المهنيين الذين ينتمون إلى قسم التحرير، والقائمين على جمع المادة الصحفية في شكل خام و تحويلها إلى سلعة قابلة للتسويق على صفحات الجريدة ، مثل المراسلين الدائمين و المبعوثين الخاصين والمحققين و المحررين ورؤساء الأقسام و رؤساء التحرير .

– نفقات التقنيين : تشمل هذه الفئة كل الفنيين والتقنيين الذين يشرفون على الإعداد الفني للصحيفة من توظيب وإخراج وتصوير في شكل ألواح معدنية جاهزة للتركيب على مطبعة لإجراء السحب ، أي العمال الذين يحملون شهادات تقنية تمكنهم من أداء وظائف فنية تسمح للجريدة من أخذ شكلها الورقي المعروف .

– نفقات عمال المطبعة :إن طباعة الصحيفة تحتاج إلى طاقم من التقنيين قادر على إنجاز عمله في ظرف قياسي دون أخطاء ، من أجل إنهاء هذه المهمة في الموعد المحدد لشحنها نحو مناطق توزيعها ، و ما يترتب عليه أن أجور هذه الفئة من العمال التقنيين تكون دائما مرتفعة لأن أصحابها يؤدون وظائف نوعية في ظروف غير عادية و يجب على المؤسسة الصحفية تعويضهم عن هذا الجهد الخاص ، مما يجعلها تتحمل نفقات يمكن أن تبلغ في حدود نسبة تتراوح بين 3 و 6% من نفقاتها العامة .

– نفقات العمال الإداريين : فئة الإداريين لا نقصد بها مجموعة معينة من المتخصصين في أداء عمل معين على غرار المدير العام ونوابه ورؤساء المصالح العليا والمستخدمين الإداريين ، بل نقصد كل هؤلاء إلى جانب الكتاب الإداريين والعمال البسطاء مثل البوابين والحراس و رجال الأمن و الصيانة ونفقات عمال هذه الفئة تختلف من جريدة إلى أخرى ، لكنها بصورة عامة تضاهي نفقات أجور الصحفيين والتي غالبا ماتحدد بنسبة 14% من جملة النفقات العامة للصحيفة .

ب– نفقات الخدمات:

تعتمد المؤسسة الصحفية في صناعة الجريدة على خدمات العديد من الأطراف الخارجية التي تساعدها في إنجاز هذه المهمة مقابل مبلغ مالي معين،مثل وكالات الأنباء الداخلية و الخارجية ،و شركات الهاتف و الانترنت و البريد،و المواصلات و المياه و الكهرباء و تأجير المقر في حالة كرائه من شركة عقارية معينة من صاحبه الكمالك و هذه النفقات تدخل ضمن النفقات الثابتة التي لا تتأثر بعامل التصحيف و حجم السحب صعودا و نزولا.

ج– نفقات الرسوم :

تتمثل الرسوم في هذا النوع من النفقات في ما تدفعه المؤسسة الصحفية للدولة من ضرائب على النشاط الذي تمارسه في حقل النشر الصحفي و كذا من أموال التامين على هذا النشاط بأوجهه المختلفة من مخاطر الكوارث و الحوادث التي تتعرض لها الجريدة بين الحين و الآخر و في هذا الصدد تتحمل تكاليف مالية يمكن تقديرها بنسبة تتراوح بين 7 و 9 % من نفقاتها العامة سنويا.

2- نفقات التجهيز و المواد القابلة للاستهلاك:

ان القصد بالمواد القابلة للاستهلاك هي تلك المواد التي تستهلك مرة واحدة مثل الورق،الحبر،و أفلام التصوير و ألواح الافست و غيرها من المواد الأخرى التي تدخل في إعداد الجريدة تحريرا و اخراجا و طباعة.

- أما نفقات التجهيز فهو ما يصرف من أموال في شراء العتاد الذي يستخدم في تصنيع جريدة،عبر مراحل جمع المواد الصحفية و تركيبها فنيا ،لتأخذ شكل أصل ورقي الذي على أساسه يجري السحب،و هي التجهيزات التي تشمل العتاد مثل المطبعة و الأجهزة المكتبية و السيارات و الشاحنات و الرافعات.

3- نفقات الاشهار الصحفي:

بغض النظر عن طبيعة الجهة التي تتولى إعداد الابحاث الخاصة بالإشهار فغن المؤسسة الصحفية تتحمل انفاقا ماليا مقابل ذلك ،كما تتحمل نفقات الاشهار التي تقوم به لفائدتها على مستوى وسائل الإعلام الأخرى ،للتعريف بنفسها لدى القراء و المعلنين،و هي التكاليف التي تعتبر هامة ضمن نفقاتها العامة و التي هي غير ثابة في حدود معينة ،لأنها مرتبطة من جهة بحجم الميزانية التي تخصصها الجريدة لهذا النوع من المصروفات من كل سنة أثناء تحضير ميزانية التسيير ،و تخضع من جهة أخرى للظروف الخاصة،لا سيما منها تلك التي تواجه فيها ركودا في سوق التوزيع و و ضعفا في إقبال المعلنين على النشر فوق صفحاتها ،مما يجعلها تبادر إلى القيام بهذا النوع من الحملات الاإعلانية التي يتم التخطيط لها بأحكام لتجاوز الضعف المشار إليه.

4- نفقات التوزيع:

هي جميع الاموال التي تصرف في تسيير القسم الخاص بهذا النشاط مثل شراء العتاد و التجهيزات و دفع أجور الطاقم البشري من عمال و اداريين و الباحثين و القائمين في الميدان بهذه العملية ،أي الموزعين بأصنافهم المختلفة في سلسلة نقل الجريدة إلى القارئ ،إلى جانب تسديد تكاليف تأجير المستودعات التي تستخدم خاصة في تجميع المرتجعات ،في انتظار نقلها إلى مصانع الورق لإعادة تصنيعها أو بيعها كورق تغليف.

أما إذا حاولنا تحديد النفقات وفقا لبنية ميزانية مؤسسات الصحافة فهي تتكون مما يلي:

-نفقات التسيير و الصيانة.

-نفقات التجهيز.

-و كذا النفقات الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة.